بحنا ان عدان وهو بدل بعض من كل وقول الشاعر رحم الله اعظما دفنوها بسجستان
طلحة الطلحات فان طلحة الطلحات بدل من اعظم بدل كل من بعض ورد بانه يجوز
ان يراد بالاعظم جملة الشخص وانما خصها بالذكر لانها قوام البدن فيكون بدل
كل من كل قوله من استطاع من اسم موصول مبني على السكون في محل جر لانه بدل من الناس
المجرور قوله بدل من الناس الصادق بالمستطيعين وغيرهم بناء على ان ال في الناس
للاستغراق فاذا جعلت للعهد والمعهود هم المستطيعون فهو بدل كل من كل
قوله وليس من فاعل الحج الذي هو مصدر مضاف فيه للبيت من اضافة المصدر لمفعوله
والفاعل من استطاع والتقدير حج البيت من استطاع كائن لله على الناس اي يجب
على جميع الناس ان يحج جميع من استطاع منهم فاذا لم يحج المستطيع اثم الباقون
وهذا باطل لانه يلزم عليه تكليف غير المستطيع بحج المستطيع مع ان التكليف
منوط بالمستطيع لوجود شرط التكليف فيه وهو الاستطاعة فقد لزم على جعل
من فاعلا فساد في المعنى هذا الكلام ان جعلت ال في الناس للاستغراق وان جعلت
للعهد الذكري والمراد بالناس من جرى ذكرهم وهم المستطيعون صح جعل من
فاعلا والناس وان تقدم في اللفظ لكنه مؤخر في الرتبة فان حج البيت مبتدا والخبر
قوله لله على الناس والمبتدا وان تأخر لفظا رتبته التقديم والتقدير حج البيت
المستطيعون حق ثابت لله على الناس اي هؤلاء الناس المذكورين غايته
انه فيه اظهار في محل الاضمار اي عليهم فان الناصر وسد الضمير مسد ال ومصحح جعلها
علامة على انها للعهد الذكري بل جعلها عهدية مقدم على جعلها استغراقية
فقد صرح كثير بانه متى دارت اداة بين العهد وغيره حملت على العهد نظرا للقرينة
المرشدة اه وبهذا وما يذكر بعد تعلم ما في كلام المص في قوله على الاصح قوله ولا
شرطية اي والجواب محذوف لدلالة ما قبله عليه والتقدير فليحج لانه لا حاجة
لتكلف الحذف مع امكان تمام الكلام بدونه وهو جعل من بدلا قال ابو حيان قال بعض
اصحابنا وحذف جواب الشرط لفهم المعنى احسن من حذف الضمير من البدل اه
فعلى هذا جعل من شرطية اولى من جعلها موصولة بدلا من الناس لانه يلزم على
البدلية حذف الضمير من البدل خلافا لما اختاره الشارح قوله على الاصح فيهما

اي

اي في كون من فاعلا وكونها شرطية ومقابل الاصح صحة جعلها فاعلا ويكون معنى
تكليف غير المستطيع بان يحج المستطيع انه يلزم الامر له بالحج او يجعل ال عهدية على
التقرير السابق وجعلها شرطية وبه قال الكسائي وقد ترجح بما سمعت قوله بدل
الاشتمال وهو ما يكون بينه وبين المبدل منه ملابسة بغير الكلية والبعضية فخرج
بدل البعض من الكل وهذا البدل ايضا يفيد توكيد النسبة وتقريرها لانه بمثابة
المذكور مرتين ولا بد معه من ضمير رابط ملفوظ كما في مثال المص او مقدر كقوله
تعالى قتل اصحاب الاخدود النار ذات الوقود فالنار بدل من الاخدود وهو بدل اشتمال
والرابط مقدر تقديره فيه ونقل بعضهم عن ابن جماعة ان المحققين لا يوجبون في بدل
البعض وبدل الاشتمال رابطا قوله لدلالة اشتمال الظرف على المظروف معناه ان المنظور
اليه والمعتبر في بدل الاشتمال هو ما ذكره المص من ان يكون المبدل منه مشتملا بطريق
الاجمال على البدل بان يكون فيه اشعار به وان وجد اشتمال الظرف على المظروف كما في
المثال فان الشهر ظرف زمان للقتال لكنه غير منظور اليه فهو حاصل بطريق الاتفاق
ولو لوحظ الاشتمال بطريق الظرفية لم يطرد ذلك لتخلفه في نحو نفعني زيد علمه
وسلب زيد ماله وسرق زيد ثوبه قوله مشعرا اي دالا عليه وقوله ومتقاضيا
اي طالبا والضمير في كونه ومتقاضيا راجع للمبدل منه وقوله له اي للبدل وانما
كان مشعرا به ومتقاضيا له لكون الحكم لا يناسب المسند اليه بحسب الظاهر كما
في سرق زيد ثوبه فان السرقة لا تناسب زيدا وانما تناسب البدل وهو الثوب
قوله بحيث البا للتصوير وحيث ظرف مكان بمعنى الحالة اي وذلك الاشعار والتقاضي
مصور بحالة هي ان تبقى النفس الخ قوله الى ذكره اي البدل وقوله فيجيء هو
اي البدل قوله الذي ذكر غلطا اي سبق اليه اللسان فالمراد الغلط اللساني وهذا
القسم لا يقع في فصيح الكلام ولذلك لم يذكره اهل المعاني لانهم لا يتكلمون الا على
الكلام الفصيح بخلاف النحاة فان مباحثهم لا تختص به فمن عاب على النحاة وقال
الاولى عدم تعرضهم له لم يصب وبقي من اقسام البدل بدل النسيان وبدل البداء
ويقال له بدل الاضراب فان بدل الغلط يصدق بهذه الانواع الثلاثة لكن بدل
الغلط وبدل النسيان لا يقعان في فصيح الكلام بخلاف بدل البداء قيل وهو معتمد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)